اعتراضات ابن هشام(ت761هـ) في كتابه مغني اللبيب على الزمخشري(ت538هـ) (نماذج مختارة) دراسة استقرائية وصفية تحليلية

أ. تهاني علي الشكري
قسم اللغة العربية/كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية
الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين، سيدنا – محمد صلى الله عليه وسلم– وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فإن الاعتراض النحوي يُعَدُّ عملا علميا رصينا، يقوم على مقابلة الأدلة والحجج، ولا يهدف إلى التتبع المقصود للأخطاء والهنات، بل يهدف إلى بيان المعنى والحقيقة على وجه الصواب.

وقد لقِيت الاعتراضات اهتماما كبيرا من العلماء قديما وحديثا، فسيبويه(ت180هـ) اعترض على أستاذه الخليل(ت170هـ) في بعض المسائل، واعترض عليه الكسائي(ت189هـ) في المسألة الزنبورية، ومن هؤلاء العلماء ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، الذي امتازت مؤلفاته بكثرة الاعتراضات على السابقين، ومن بينهم الزمخشري(ت538هـ)؛ ولما للمغني من الأهمية، ولِقِيمته العالية، ولِمكانة مؤلِّفه العلمية، رأيت أن أتناول الاعتراضات الواردة فيه على الزمخشري(ت538هـ) في بحثي الموسوم بـ (**اعتراضات ابن هشام(ت761هـ) في كتابه المغني على الزمخشري(ت538هـ) دِراسة استقرائية وصْفِيَّة تَحْلِيلِيَّة**، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: رَغْبَةً مِنِّي في بيان أسلوب الكتاب، والاستفادة مما حواه.

ثانياً: الوقوف على مؤلَّف مِنْ مؤلَّفات علماء مصر، وهُوَ عالِم مُتْقِن أَوْدَعَ في هذا الكتاب جُهُودًا عظيمة، بَرْهَنَ بِهَا على مدى قُدْرَتِهِ، ونُبُـوغِهِ في هـذا العِلْم، وعَكَسَ فيه ثقافة عصره، وكان ممن دافعوا عن القرآن، وذبوا عنه ما ارتؤه خطأ، بما ارتؤه صحيحا.

ثالثا: ميلي إلى الدراسات التي تخدم كتاب الله.

وأخيرا: فإن هذه الدراسة تعد لونا من المناقشة العلمية بين علَمين بارزين، لآرائهما قيمتُها العلمية، ودراسة هذه الآراء فيها إثراء للدرس النحوي، وبناء للناحية العلمية عند الباحث، حيث إن البحث في مثل هذا الموضوع يتيح للباحث أكبر قدْر من التعمق في المسائل، ويعين على الغوص في دقائقها وخفاياها، ويلزم بالنظر في أدلتها وحججها ومراجعة مصادرها.

وقد قسمت البحث بعد هذه المقدمة إلى تمهيد وثلاثة مباحث، وفي كل مبحث مجموعة من المطالب، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، وذلك وفق الآتي:

أولا: التمهيد: (الجانب الدراسي) التعريف بالزمخشري (ت538هـ)، والتعريف بابن هشام (ت761هـ)، والتعريف بالاعتراض، وما يتعلق به، ويشتمل على:

أ- ترجمة موجزة للزمخشري وذكر أشهر المعترِضين عليه.

ب- ترجمة موجزة لابن هشام وذكر أشهر من اعترض عليهم.

ج- الاعتراض(مفهومه- أركانه- أسبابه- ألفاظه)

ثانيا: الجانب التطبيقي: مسائل اعترض فيها ابن هشام (ت761هـ) على الزمخشري (ت538هـ)، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراض في باب الحروف، وفيه ثمان مسائل(مطالب)

المبحث الثاني: الاعتراض في باب الأسماء، وفيه سبع مسائل(مطالب)

المبحث الثالث: الاعتراض في باب الأفعال، وفيه ست مسائل(مطالب)

وذلك ضمن **منهج استقرائي، وصفي، تحليلي، واضح،** بيِّن المعَالِم، وذلك بتَتَبُّع مادة الكِتَاب، واستخراج الاعتراضات مِنْه، معَنْوِنَة لكل مسألة بما يَتَنَاسَبُ مع مَضْمُونها، مُمَهِّدَة لها بتمهيد يُوَضِّحُهَا، مع نَقْلِ كلام ابن هشام، وعَرْضِ الآراء، ومُنَاقَشَتِهَا، والترجيح بَيْنَها، مُحْتَجَّةً بآراء ذَوِي العِلْم والشأن.

وقد أَشَرْتُ إلى أسماء السور، وأرقام الآيات، وقد ضَبَطتُ أكثر العبارات، خاصة ما يُخْشَى اللبس فيها، وحَرَصْتُ على وُضُوح العبارة، وتَنْسِيق المعلومات ما أمكن، وقد حَاوَلْتُ جَمْعَهَا مِنْ عِدَّةِ مَصَادِرَ ومَرَاجِعَ اعْتَمَدْتُ عليها في عملي، وذلك حسب التسلسل الزمني، ثم أَنْهَيْتُ هذا العمل بخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع التي اعْتَمَدْتُ عليها في عملي، وفهرس للمُحْتَوَيَات.

تمهيد:

ويشتمل على التعريف بالزمخشري، والتعريف بابن هشام، والتعريف بالاعتراض، وما يتعلق به.

أ- ترجمة موجزة للزمخشري وذكر أشهر المعترِضين عليه:

الزمخشري[1]: هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، جار الله الزمخشري، ولد سنة 467هـ، في قرية تدعى (زمخشر)، وأتته المنية-رحمه الله- ليلة عرفة سنة538هـ بجرجانية.

ومن أشهر المعتَرِضِين عليه: أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي(ت625هـ)، والرضي(ت686هـ) ، وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ) [2].

ب- ترجمة موجزة لابن هشام وذكر أشهر من اعترض عليهم: ابن هشام[3]: هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن هشام الأنصاري النحوي المصري، ولد بالقاهرة سنة 708هـ، وتوفي سنة 761هـ، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر بالقاهرة.

وقد تجاوز عدد من اعترض عليهم ابن هشام(ت761هـ) مائة علم منهم المازني(ت249هـ)، والسهيلي(ت585هـ)، وابن خروف(ت609هـ)، وأبو البقاء(ت616هـ)، وابن مالك(ت671هـ)، كما أن اعتراضاته قد طالت الجماعات والطوائف والمذاهب النحوية كالبصريين والكوفيين والفقهاء والبيانيين والعامة، وخاصة المفسِّرين والمعرِبين[4].

ج- الاعتراض(مفهومه- أركانه- أسبابه- ألفاظه) الاعتراض لغة: يقال: عَرَضَ عارِض أي: حالَ حائل، ومنَعَ مانع، ومنه قيل: لا تَعْرِضْ لفلان، أي: لا تَعْتَرِضْ له، فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه، وفلان يُعارِضُنِي أي: يباريني[5].

---

(1) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء126/19؛ إنباه الرواة 256/3؛ وفيات الأعيان168/5؛ سير أعلام النبلاء151/20؛ بغية الوعاة279/2؛ شذرات الذهب118/4؛ تاريخ الأدب العربي215/5.

(2) ينظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري11.

(3) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة308/2؛ النجوم الزاهرة336/10؛ بغية الوعاة68/2؛ كشف الظنون124/1؛ شذرات الذهب161/6؛ البدر الطالع400/1.

(4) ينظر: المؤاخذة النحوية عند ابن هشام 224.

(5) ينظر: تهذيب اللغة142/1، 145.

وجاء في المعجم الوسيط: اعْتَرَضَ الشيء: صار عَارِضًا كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعْتَرَضَ دونه: حَالَ، واعْتَرَضَ لَهُ: مَنَعَهُ، واعْتَرَضَ عليه: أنكر قوله أو فعله[1].

الاعتراض اصطلاحا: أن يذهب عالِم في مسألة ما مذهبا قد اختاره وأيده، وتناول عالِم آخر هذه المسألة، واختار فيها غير ما اختار ذاك العالِم، وقد خصه بالذكر، ورماه بالوهم والخطل أو الاضطراب، مفندا أقاويله وحججه[2].

والمراد به هنا: هو رفض ابن هشام وإنكاره لبعض إعرابات النحاة والمفسرين كلمات وردت في آيات الذكر الحكيم، ومخالفتها بألفاظ تدل على الاعتراض، ولأسباب معينة[3].

ويعد الاعتراض نمطا خاصا من الخلاف النحوي، فالخلاف أعم من الاعتراض[4]، حيث إنه: أن يذهب عالِم في مسألة ما مذهبا قد اختاره وأيده، وتناول عالِم آخر هذه المسألة، واختار فيها غير ما اختاره ذاك العالِم، دون أن يذكر السابق أو يشير إلى خلافه، فالخلاف من حيث تناول الإمامين لمسألة، واختلاف نتيجة هذا التناول[5].

ويرتبط المعنيان في معنى المنع والرفض وعدم الاستقامة والإنكار، أي: رد الحكم النحوي أو وصفه بعدم الاستقامة لحجة نحوية.

وأركانه أربعة: المعترِض– المعترَض عليه– الرأي والمسألة: وهي قضية الخلاف ومادته وفيه طرفان الأول سابق، والثاني لاحق(صاحب الرأي المخالف)– الأسلوب: وهو القالب الذي يُقَدَّم فيه الاعتراض، وربما تندرج المناظرة والمحاورة تحت باب الاعتراض[6].

ولا تختلف أسباب نشأة الاعتراض عن أسباب نشأة الخلاف، ومن أهم أسباب الاعتراض:

1- الاختلاف في فَهْم القرآن الكريم وتفسيره، يَتْبَعُهُ خلاف نحوي، وإعرابي.

2- اختلافهم في المسموع مِنَ العرب، أو اختلاف مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة، واللهجات.

---

(1) ينظر: 615/2.

(2) ينظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري 11.

(3) ينظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن 10.

(4) ينظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري11.

(5) ينظر: نفسه 11.

(6) ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته 7.

3- اختلافهم في المنهج الذي سلكوه في الدرس النحوي.

4- طبيعة النحو العربي، التي تقوم على الاجتهاد والتعليل، تجعل النحوي يرتجل آراءً نحوية ينفرد بها، فكثرت هذه الآراء الانفرادية.

5- جعلوا الشعر والنثر بمنزلة واحدة، في الاحتجاج النحوي.

6- الغموض الذي يعتري كثيرا مِنَ التراكيب اللغوية.

وثمة أسباب ثانوية لِلْخِلَاف النحوي كصعوبة بعض المصادر النحوية، ولاسيما كتاب سيبويه (ت180هـ) في تنظيمه، ومصطلحاته، واختلاف البيئة والاتجاه السياسي لكل إقليم، مثل: الكوفة والبصرة، والمنافسة الشخصية بَيْنَ النحاة، والحرص على الحظوة لَدَى ذوي الجاه والمكانة، والتفاوت في المقدرة العلمية بَيْنَ النحويين، والمحصول العلمي لِكُلٍّ مِنْهُمْ كمًّا ونوعا[1].

ومن ألفاظ الاعتراض عند ابن هشام(ت761هـ): (وخالف الزمخشري)- (وهِم)- (ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحوي)- (تعسف ظاهر)-(ولا نعلم بذلك قائلا)- (غريب)- (فاسد)- (ولم يتنبه لها الزمخشري)- (ليست كما زعم)- (ويحتاج إلى تأمل)- (والأَوْلَى)- (مرفوض)- (والصواب أنها)- (سهو منه)- (غير متجه)- (زعم)- (ضعيف)-(ممنوع)- (تناقض)- (مردود)- (لا يجوز)- (بطلان)- (الصواب)- (ويرده)- (كأنه نسي).

الجانب التطبيقي: مسائل اعترض فيها ابن هشام(ت761هـ) على الزمخشري(ت538هـ)، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

الاعتراض في باب الحروف، وفيه ثمان مسائل (مطالب):

المسألة الأولى: موضع الهمزة مع حروف العطف

يرى ابن هشام (ت761هـ) أن الهمزة أصل أدوات الاستفهام بدليل تمام التصدير؛ حيث إنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قُدِّمَت على العاطف، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف، قال تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} [يوسف: 109] هذا مذهب سيبويه(ت 180هـ) والجمهور، ووصف ابن هشام (ت761هـ) رأي الزمخشري(ت538هـ) في أن الهمزة في موضعها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، والتقدير: أَمَكَثُوا فَلَمْ يَسِيرُوا،

(1) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة 16 – 19.

بالضعف للتكلف وعدم الاطراد، ووصف رأي الجمهور أيضا بالتكلف، إلا أنه أسهل من تقديم بعض المعطوف [1].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على وجوب تقديم الهمزة على حروف العطف، وهذه الهمزة الاستفهامية وحدها تتقدم على حروف العطف لتقدمها[2]، وهو رأي الدماميني (ت828هـ)، والجملة معطوفة على ما قبلها من الجمل [3]، ووافقه مصطفى الأنطاكي (ت1100هـ)[4]، والدسوقي(ت1230هـ)[5].

وخالف الزمخشري(ت538هـ)، وقد وافقه السمين الحلبي (ت756هـ) حيث جعل تقديم الهمزة وتأخير العاطف ادعاء.[6]

قال الصبان(ت1206 هـ): "وفي دعوى الزمخشري (ت538هـ) حذف الجملة، وفي دعوى الجمهور تقدم بعض الحروف على العاطف"[7].

وذكر ابن عاشور (ت1393هـ): أن الحق جواز الوجهين في جميع مواقع الاستفهام مع حروف العطف؛ لأنه لا أثر لهذا إلا في اختلاف الاعتبار والتقدير، ومعنى الكلام لا يتغير على كلا الاعتبارين؛ لأن العطف والاستفهام كليهما متوجهان إلى الجملة الواقعة بعدهما.[8]

وقد حـاول الفوزان الابتعاد عن القـول بالتقدير، أو التقديم، أو التأخير، فقال: "والأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة، وما بعدها جملة مستأنفة، وهذا أبعد من التكلف، والقول بالتقدير، أو التقديم والتأخير"[9].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 18.

(2) ينظر: معجم القواعد5/28.

(3) ينظر: شرح الدماميني60/1.

(4) ينظر: غنية الأريب375/4.

(5) ينظر: حاشية الدسوقي41/1.

(6) ينظر: الدر المصون419/9.

(7) حاشية الصبان3/ 154.

(8) ينظر: التحرير والتنوير596/1.

(9) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 322/1.

والذي يرجح عندي هو رأي ابن هشام (ت761هـ)، وضُعِّفَ رأي الزمخشري(ت538هـ) بعدم اطراده، وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها، من غير دليل؛ ولأنه إذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى، قيل: وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف[1].

وذكر الشيخ محمد الأمير(ت1154هـ): أن العطف على جملة مقدرة ضعفه بعض المحققين بأنه لم يُسْمَع هذا التركيب إلا بعد سبق شيء، فدل على أن العطف على السابق، ولو كان العطف على مقدر فيه لصح الإتيان به ابتداء فتدبر[2].

قال ابن عثيمين (ت1421هـ): "فالقول الأول أدق؛ والثاني أسهل؛ لأن الثاني لا يحتاج عناءً وتكلفاً فيما تقدره بين الهمزة والعاطف"[3].

ورأى أن الجملة استفهامية معطوفة على ما سبق، وأن أصل {أَوَلَمْ يَسِيرُوا }: (وألم يسيروا) فلا يكون هناك شيء محذوف.

ورجح هذا الرأي؛ لسلامته من التقدير؛ ولأنه في بعض الآيات لا تستطيع أن تقدر شيئاً، وهذا الشيء المقدر إنما يقدر مما يفهم من السياق، وإذا كان السياق سيفهمنا إياه فلا حاجه إلى تقديره.

فقوله تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} [يوسف: 109] الاستفهام للتوبيخ، ولا توبيخ إلا على غفلة، فتكون الغفلة مستفادة من مجرد الاستفهام، وحينئذ لا نحتاج إلى تقدير، وبهذا يرجح أن تكون الهمزة من بعد الواو، لكنها قُدِّمَتْ عليها؛ لأن همزة الاستفهام لها الصدارة[4].

المسألة الثانية: الفرق بين لام القسم ولام الابتداء:

تدخل لام الابتداء باتفاق في موضعين المبتدأ، وبعد (إنَّ)، لتوكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال، ويمتنع دخولها على الجملة الفعلية إلا في باب (إنَّ)، ويرى الزمخشري (ت538هـ) أن لام القسم ملازمة للنون، فإن انتفت النون فهي لام ابتداء، والمبتدأ محذوف، كما في قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: 5]، وضعف رأيه؛ لأن فيه تكلُّفين لغير

(1) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني 31؛ حاشية الخضري164/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير14/1.

(3) ينظر: تفسير العثيمين 253/1.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين 16/52.

ضرورة، وهما تقدير محذوف، وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال[1].

المناقشة والترجيح: لا يؤكد المضارع الدال على الحال بالنون؛ لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان[2]، ويجب توكيد المضارع المثبت المستقبل غير المفصول للفرق بين لام القسم ولام الابتداء، ولا بد من توكيده باللام والنون عند البصريين، فقد رأى سيبويه (ت180هـ) أن الفعل الذي دخلته لام القسم لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم،[3] وهو رأي الزجاجي (ت337هـ) في اللامات[4]. وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحدهما[5]، ورأى سايس أن حذفها ضعيف جدا[6].

وذكر ابن يعيش(ت643هـ): أنه قد ذهب أبو علي (ت377 هـ) إلى أن النون هنا غير لازمة، وحكاه عن سيبويه(ت180هـ)، حيث إنه قد جوز كون سوف نائبا عن إحدى نوني التوكيد[7].

ولم يفرق المالقي (ت702هـ) بين اللامين فقال: وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ولام التوطئة[8]. وخطأه المرادي (ت 749) في الجنى.[9]

قال الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ): "وقول البيضاوي (ت685هـ) تبعا للزمخشري(ت538هـ): واللام في {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ} [الضحى: 5] للابتداء، دخلت على الخبر... لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، مخالف لما عليه الجمهور، من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها، فإذا حصل فصل بينهما، امتنعت النون،

(1) ينظر: مغني اللبيب 225.
(2) ينظر: حاشية الخضري8/3.
(3) الكتاب509/3.
(4) 79/1.
(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك94/4.
(6) تفسير آيات الأحكام: محمد سايس716/1.
(7) ينظر: شرح المفصل140/5.
(8) ينظر: رصف المباني 240.
(9) ينظر: الجنى الداني 136/1.

وثبتت لام القسم وحدها"[1]. وجعلها الأنطاكي (ت1100هـ) لام ابتداء؛ موافقا رأي الزمخشري (ت538هـ)[2]. يظهر مما سبق أرجحية رأي ابن هشام(ت761هـ) لشهرته.

المسألة الثالثة: نوع {أَنْ} المخففة من الثقيلة في قوله تعالى: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} [المائدة: 117]

ذكر ابن هشام (ت761هـ) أن {أَنِ} هنا تفسيرية على تأويل القول بالأمر عند الزمخشري(ت538هـ) وحسَّنَ رأيه؛ لكنه يرى أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، ورفض أن تكون {أَنِ} مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به، فكما أن الضمير لا يُنْعَت، كذلك لا يُعْطَف عليه عطف بيان[3].

المناقشة والترجيح: قال الزجاج (ت 310هـ): جائز أن تَكُون في معنى (أي) مُفَسِّرَةً، المعنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أي اعبدوا، – ووافقه الهروي(ت415هـ) في أنها تفسيرية، ورأى أنها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها حرف يُعَبَّر به عن المعنى[4]، والمالقي (ت702هـ)[5]– ويجوز أن تكون {أَنِ}في موضع جَر على البَدَل من الهاءِ، وتكون {أَنِ} موصولة بـ{اعْبُدُوا اللَّهَ} ومعناه إلا مَا أمرْتَنِي بِهِ بأن يَعبدوا اللَّه، ويجوز أن يكونَ موضعها نصباً على البدل، من (ما)، المعنى ما قلت لهم شيئاً إلا أن اعبدوا اللَّه، أي ما ذكرت لهم إلا عبادة اللَّه[6]، وقوله: {اعْبُدُوا اللَّهَ}في محل رفع خبر لمحذوف تقديره: ما قلت لهم إلا ما أمرتني به وهو: { أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ}.[7]

وجوز الرضي (ت686هـ) المصدرية والتفسير[8]، ووافقهم محيي الدين الدرويش (ت1403هـ)[9].

---

(1) شرح التصريح 301/2.
(2) ينظر: غنية الأريب177/2.
(3) ينظر: مغني اللبيب 38.
(4) ينظر: كتاب الأزهية 69.
(5) ينظر: رصف المباني 116.
(6) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج 223/2.
(7) تفسير القرآن الكريم المقدم15/48.
(8) شرح الرضي على الكافية 36/4.
(9) ينظر: إعراب القرآن وبيانه53/3.

قال أبو حيان (ت745هـ): وَمَا اخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجَوَّزَهُ غَيْرُهُ من كَوْنِ أَنْ مُفَسِّرَةً لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ بَعْدَ إِلَّا، وَكُلُّ مَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا الْمُسْتَثْنَى بِهَا فلا بدّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَأَنْ التَّفْسِيرِيَّةُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ[1].

ونقل السمين الحلبي (ت756هـ): لـ{أَنِ}سبعةَ أوجهٍ [2]. وأنكر الكوفيون أن التفسيرية ألبتــة، ووافقهم ابن هشام(ت 761هـ)، فقال: "وهو متجه"[3]، واعترضه الدماميني(ت827هـ) [4] والشمني (ت872هـ)[5].

والمرجح هو رأي الزمخشري (ت538هـ) فقد ناقض الصبان (ت1206هـ) رأي ابن هشام (ت761هـ) القائل بأن الجملة المفسرة لا محل لها، بأن الجملة المفسرة التي لا محل لها من الإعراب هي الجملة التي ليست في معنى المفرد، مثل: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، أما المفسرة للمفعول به بعد (أَنْ) فالظاهر أنها في محل نصب تبعا لما فسرته؛ لأنها في معنى هذا اللفظ، فيحل المفرد محلها، وأيد رأيه بكلام المحققين[6].

واعترضه الدسوقي(ت1230هـ) بأنه كما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان. بأنه قد يقال هذه النكتة التي رآها غير معتبرة، بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكمه[7].

المسألة الرابعة: هل (الواو) تأتي للإباحة؟

ذكر ابن هشام (ت761هـ) أن الزمخشري(ت538هـ) قد زعم أن الواو في نحو (جَالِسِ الْحَسَنَ وابْنَ سِيرِينَ) للإباحة، أي: أحدَهما. ووافقه ابن الحاجب (ت646هـ) وابن مالك (ت 672هـ) والمرادي(ت749هـ)، وهو مردود بإجماع النحاة؛ لأنك لو عطفت بالواو لم يجز لك

(1) ينظر: البحر المحيط418/4، 419.
(2) ينظر: الدر المصون515/4.
(3) مغني اللبيب 40.
(4) ينظر: شرح الدماميني130/1.
(5) ينظر: حاشية الشمني70/1.
(6) ينظر: حاشية الصبان418/3.
(7) ينظر: حاشية الدسوقي90/1.

مجالسة أحدهما دون الآخر[1].

المناقشة والترجيح: ذكر الهروي(ت415هـ) أن الواو تأتي للتخيير[2]، ووافقه الدماميني (ت828هـ) معترضا على رأي ابن هشام(ت761هـ) بقوله: "وقد رد بأن أبا علي الفارسي(ت377هـ) نص في شرح كتاب سيبويه(ت180هـ) على أن الواو تأتي للإباحة كقولك: دَعْ مُجَالَسَةَ أَهْلِ الرَّيْبِ وَالزَّيْغِ وَجَالِسِ الْفُقَهَاءَ وَالْقُرَّاءَ وَأَهْلَ الْحَدِيثِ، وقد نص المصنف على هذا، فنص في حواشي التسهيل على أنها تأتي للإباحة"[3].

ورأى أن الصواب أن لا فرق، فمن أُبِيحَتْ له المجالسة لم تلزمْه، ولم يمتنع عليه إفراد أحدهما، ولا الجمع بينهما[4]، ووافقه الأنطاكي(ت1100هـ) [5]، والدسوقي(ت1230هـ) [6].

يظهر مما سبق أن الراجح هو رأي الزمخشري(ت538هـ)، استنادا إلى رأي العلماء السابقين.

المسألة الخامسة: وقوع خبر (أَنَّ) اسما بعد {لَوْ} الشرطية في قوله تعالى: {يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [الأحزاب: 20].

يرى الزمخشري(ت538هـ) أنه يجب كون ما بعد (أَنَّ) فعلا؛ ليكون عوضا من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب(ت646هـ) وغيره بقوله تعالى {وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ} [لقمان:27] وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد.

ورد ابن هشام (ت761هـ) قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا، وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشري(ت538هـ)، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب(ت646هـ) وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك(ت672هـ)، وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: {يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [الأحزاب: 20][7].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 79.

(2) ينظر: كتاب الأزهية 233.

(3) ينظر: شرح الدماميني1/253.

(4) ينظر: نفسه1/253.

(5) ينظر: غنية الأريب1/393.

(6) ينظر: حاشية الدسوقي1/177.

(7) ينظر: مغني اللبيب 264.

المناقشة والترجيح: اتفق العلماء على جواز وقوع خبر (أنّ) اسما مشتقا أو جامدا بعد (لو) المصدرية، وقد علَّق ابن مالك(ت672هـ) في شرح الكافية الشافية على قول الزمخشري (ت538هـ) -بوجوب وقوعه فعلا- أنه: مردود فقال: "وقد حمل الزمخشري(ت538هـ) ادعاؤه إضمار ثبت بين (لو) وَ(أنَّ) على التزام كون الخبر فعلا، ومَنَعَهُ أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا حَاضِرٌ). وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: {وَلَوْ أنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ}.[لقمان:27]".[1]

وذكر الرضي(ت686هـ): أن استعمال الفعل في حيز خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أكثر وإن لم يكن لازما[2].

وقال الدماميني(ت827هـ)- ردا على ابن هشام(ت761هـ) في سياق حديثه عن (لو) المصدرية-: "ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية": "قد جاء في قوله {يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [الأحزاب: 20] ف{لَوْ}هنا مصدرية وقعت بعدها أَنَّ وصلتها، كما وقع ذلك بعد (لو) الشرطية، وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء، والخبر محذوف أي: ثابت، فمقتضى هذا القول جعل ما بعد (لو) المصدرية كذلك، فتكون قد وُصِلَتْ بالجملة الاسمية على هذا الرأي..."[3].

واعترض الشمني(ت872هـ) ابن هشام (ت761هـ) بقوله: فيه نظر، لأن {لَوْ}في هذه الآية ليست بـ(لو) الشرطية التي الكـــلام فيها[4]، وإنما هي مصدرية داخلة على (ثبت) محذوفا، أو أنها للتمني حكاية لودادتهم. قال ابن الحاجب(ت646هـ):

لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ لَوْ لِلتَّمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ[5].

وقال الأنطاكي(ت1100هـ): "هذا عجيب منه، فإن الكلام في لو الشرطية، ولو في الآية للتمني عند الزمخشري قال : تمنوا أنهم خارجون إلى البدو"[6].

---

(1) ينظر: 304/5. 1639/1.

(2) ينظر: شرح الرضي1898/1.

(3) ينظر: حاشية الصبان256/1.

(4) ينظر: حاشية الشمني62/2.

(5) ينظر: حاشية الدسوقي 148/2.

(6) غنية الأريب683/2؛ الكشاف556/3.

وذكر الخضري(ت1287هـ) أن الزمخشري(ت538هـ) إنما أوجب كون خبر أَنَّ حينئذٍ فعلاً ليكون عوضاً عن المحذوف، مع أن وقوعه اسماً شائع كآية {وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ} [لقمان:27][1]. وبهذا يرجح رأي الزمخشري(ت538هـ) على أن (لو) للتمني.

المسألة السادسة: نوع {ما} المجرورة بحرف جر في قوله تعالى: {بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي} [يس:27].

أوجب ابن هشام(ت761هـ) حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف جر، وتعجب من الزمخشري(ت538هـ) إذ جوز كونها استفهامية في الآية السابقة، مع رده على من جعلها استفهامية في موضع آخر بان إثبات الألف قليل شاذ[2].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة المحل سواء أكان الجار حرفا أم اسما، منهم أبو البركات (ت 577 هـ)[3]، وابن مالك(ت672هـ)[4]، والمرادي(ت749 هـ)) في توضيح المقاصد حيث قال: "وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها، بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد"[5].

والشيخ خالد الأزهري(ت 905هـ) الذي قال: "ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حُذِفَتْ ألفها لتطرفها... فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة... وخُصَّت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف، وصِينَت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد"[6].

وظاهر عبارة الرضي(ت 686هـ) أن حذف ألف ما الاستفهامية غالب، لا لازم، وهو ما صرح به الزمخشري(ت538هـ)، وصرح ابن هشام (ت671هـ) بأن حذفها واجب، وذكرها شاذ،

(1) ينظر: حاشية الخضري90/3.
(2) ينظر: مغني اللبيب 289.
(3) ينظر: الإنصاف 172/1.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل179/4.
(5) 156/1.
(6) شرح التصريح163/1.

وصرح الزمخشري(538هـ) بهذا في تفسيره[1].

قال الرضي(ت 686هـ) في شرح الشافية: " ولم يقل أحد إن ما الاستفهامية تحذف ألفها بلا جار، نعم قالوا: إن ألفها تثبت مع الجار"[2]. وذكر الصبان(ت1206هـ): أنه لم يثبت حذف ألفها في غير الجر[3]. وبهذا فإن الراجح هو رأي ابن هشام (ت761هـ) لشهرته.

المسألة السابعة: عطف جملة الصلة على الجملة الفعلية بـ{ثُمَّ} في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ}[الأنعام:1].

ضعَّف ابن هشام(ت761هـ) عطف جملة الصلة على الجملة الفعلية بـ{ثُمَّ} في الآية السابقة؛ لأن المعطوف على الصلة صلة فلابد من رابط.[4]

المناقشة والترجيح: لا يجوز عطف جملة الصلة على الجملة الفعلية بلا رابط خلافا للزمخشري(ت538هـ)، قال الرضي(ت 686 هـ): "فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه"[5]. وذكر أبوحيان (ت 745هـ) ردا على الزمخشري (ت538هـ): أن هذا الوجه الذي جوزه لا يجوز؛ لأنه ليس فيها رابط يربط الصلة بالموصول إلا أن يقدر (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ يَعْدِلُونَ)، وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه، ولا يُحْمَل عليه كتاب الله مع ترجيح حمله على التركيب الصحيح[6]، ووافقه الدسوقي(ت1230هـ)[7]، ويرى الألوسي (ت 1270هـ) أنها إما معطوفة على جملة {الْحَمْدُلِلَّهِ}إنشاء أو إخبارا، أو على {خَلَقَ} صلة {الَّذِي}، أو على {الظُّلُمَاتِ} مفعول {جَعَلَ} واختار المحققون الأول[8]. وجوز البيضاوى (ت685 هـ) الوجهين الأولين.[9]

---

(1) ينظر: الإنصاف 172/1.

(2) 479/4.

(3) ينظر: حاشية الصبان 411/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب 471.

(5) شرح الرضي1834/1.

(6) ينظر: البحر المحيط 430/4.

(7) ينظر: حاشية الدسوقي125/3.

(8) ينظر: روح المعاني81/4.

(9) ينظر: تفسير البيضاوي153/2.

وذكر التفتازاني(ت793هـ) مدافعا عن الزمخشري(ت538هـ): بأن العطف على الصلة ليس على قصد أنه صلة برأسه ليتوجه الاعتراض بأنه لا معنى لقولنا: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَدَلُوا، بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة، كأنه قيل: الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام، ثم من الكفرة العصيان والكفران[1]. وقال الشمني(ت872هـ): "الجواب يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل"[2].

وبهذا يرجح رأي ابن هشام (ت761هـ) استنادا لرأي أكثر العلماء، ولعدم وجود رابط.

المسألة الثامنة: في الاستثناء بـ(إلا) قال تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ } [هود: 81] جعل ابن هشام (ت 761هـ) الاستثناء في الآية من جملة الأمر {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ} [هود: 81] على القراءتين، بدليل سقوط {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ} [هود: 81] في قراءة ابن مسعود (ت 32هـ)، وأن الاستثناء منقطع؛ لأن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ورد رأي الزمخشري(ت538هـ) في أن الاستثناء من الأمر في قوله تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ }على قراءة النصب، ومن {وَلَا يَلْتَفِتْ} على قراءة الرفع.[3]

المناقشة والترجيح: عامة القراء من الحجاز والكوفة وبعض أهل البصرة بالنصب بتأويل: فاسر بأهلك إلا امرأتَك، وعلى أن لوطا أُمِرَ أن يسري بأهله سوى زوجته، فإنه نُهِيَ أن يسري بها، وأمر بتخليفها مع قومها، وقرأ بعض البصريين { إِلَّا امْرَأَتُكَ } [هود: 81]، بمعنى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك، فإن لوطا قد أخرجها معه، وإنه نُهِيَ لوط ومن معه ممن أسري معه أن يلتفت سوى زوجته، وأنها التفتت فهلكت لذلك[4].

وقد أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) الرفع على البدل، وقال يجب على هذا أن يرفع { يَلْتَفِتْ} ويجعل {لَا} للنفي؛ لأن الإبدال مع الجزم يقتضي أن المرأة أباح لها الالتفات، وذلك لا يجوز ولا يصح فيه البدل إلا برفع {يَلْتَفِتْ}، ولم يقرأ به أحد[5]، وقد ضعف

(1) غنية الأريب1/23.
(2) ينظر: حاشية الشمني2/190.
(3) ينظر: مغني اللبيب 556.
(4) ينظر: تفسير الطبري15/ 424.
(5) ينظر: الموسوعة القرآنية4/222.

ابن يعيش(ت643هـ) قراءة الرفع[1]. وجوز المبرد(ت285هـ) الوجهين، ورأى أن مجاز القراءة أن المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره، أي أن النهي للوط، أي لا تدعهم يلتفتون إلا امرأتُك، وأما النصب فعلى الاستثناء[2].

وقد اعترض ابن الحاجب(ت646هـ) في شرحه للمفصل على الزمخشري(ت538هـ) بلزوم تناقض القراءتين؛ فالاستثناء من {اسْرِ }يقتضي كونها غير مسرى بها، والاستثناء من {لَا يَلْتَفِتْ} يقتضي كونها مسرى بها[3].

ورد عليه الرضي(ت686هـ) بقوله: "ولا يجوز تناقض القراءتين؛ لأنها كلها قرآن، ولا تناقض في القرآن، والجواب أن الاسراء وإن كان مطلقا في الظاهر، إلا أنه مقيد في المعنى بعدم الالتفات، إذ المراد اسر بأهلك إسراء لا التفات فيه، إلا امرأتك فإنك تسري بها إسراء مع الالتفات، فاستثن على هذا إن شئت من {اسْرِ }، أو من {لَا يَلْتَفِتْ}ولا تناقض"[4].

ووافق السمين الحلبي(ت 756هـ) ابن هشام(ت761هـ) فرجح أن الاستثناء منقطع على كلتا القراءتين، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء منهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، لكن امرأتُك يجري لها كذا وكذا[5]، ووافقه ابن كثير(ت774هـ)[6].

ووجه خالد الأزهري(ت905هـ) قراءة الرفع على البدل، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا، والنصب عربي جيد، ولا يتأتى الإتباع في الموجب[7].

ورأى محيي الدين الدرويش(ت 1403هـ) أن النصب خلاف المنتخب الراجح، ورجح رأي ابن هشام (ت761هـ) فقال: " والأظهر من هذا كله أن الاستثناء من جملة الأمر، أي فاسر بأهلك، والاستثناء منقطع على القراءتين، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وخبره الجملة بعده،

(1) ينظر: شرح المفصل60/2.
(2) ينظر: المقتضب 395/4.
(3) ينظر: شرح الرضي98/2.
(4) ينظر: نفسه 98/2.
(5) ينظر: الدر المصون366/6.
(6) ينظر: تفسير ابن كثير339/4.
(7) ينظر: شرح التصريح543/1.

وعندئذ تكون قراءة النصب جيدة غير مرجوحة، وتتفادى بذلك وقوع غير المرجوح في القرآن، وقد تقدم في ابن نوح {إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ} [هود: 46]؛ لأن المراد بالأهل المؤمنون، وعلى هذا تكون امرأته من غير أهله"[1].

المبحث الثاني:

الاعتراض في باب الأسماء، وفيه سبع مسائل(مطالب):

المسألة الأولى: إعراب (أي) في قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} [مريم: 69]

رفض ابن هشام (ت761هـ) إعراب {أَيُّ} الموصولة مبتدأ كما هو رأي الزمخشري (ت538هـ) وجماعة، فقد قدروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل لَنَنْزِعَنَّ بَعْضَ كُلِّ شِيعَةٍ، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي أشدُّ، ثم حُذِفَ المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ، وهو رأي ثعلب (ت291هـ)[2].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أن (أي) تُبْنَى على الضم إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، وإنما حذف المبتدأ من صلة (أي) مضافة لكثرة استعمالهم إياها[3]، وإنما بُنِيَتْ تشبيها بالغايات، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء[4]، ومن هؤلاء العلماء ابن مالك(ت672هـ)[5]، على أن بعض النحاة أعربها مطلقا وإن أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، منهم الخليل(ت170هـ) ويونس (ت182هـ)[6] والأخفش (ت215هـ)، والمبرد (ت285هـ)، والزجاج (ت311هـ) والكوفيون[7]، أما الخليل(ت170هـ) فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ. ورده سيبويه(ت180هـ) بأنه تَكَلُّفٌ وَادِّعَاءُ إِضْمَارٍ لَا

(1) إعراب القرآن وبيانه 411/4.
(2) ينظر: مغني اللبيب 82.
(3) ينظر: الأصول في النحو324/2.
(4) ينظر: شرح التصريح 159/1.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل162/1.
(6) ينظر: الكتاب398/2، 400.
(7) ينظر: شرح التصريح158/1.

ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَجَعْلُ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ جُمْلَتَيْنِ، ووافقه ابن السراج(ت316هـ)[1]، وذكر الرماني (ت384هـ) أن هذا وجه حسن؛ لأن في {نَنْزِعِ}دليلا على معنى القول؛ لأنه ينزع بالقول[2]، وأما يونس(ت182هـ) فجعلها استفهامية مبتدأ أيضًا، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب[3]، وَرَجَّحَ الزَّجَّاجُ(ت311هـ) قَوْلَ الْخَلِيلِ(ت170هـ) وَذَكَرَ عَنْهُ النَّحَّاسُ(ت338هـ) أَنَّهُ غَلَّطَ سِيبَوَيْهِ(ت180هـ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ[4]. وزعم المانعون أن (أيا) في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و{أَشَدُّ} خبره[5].

وذكر الدماميني(ت828هـ): أنه لا يعرف المحل الذي وقف فيه ابن هشام(ت761هـ) على أن الزمخشري(ت538هـ) جعل ضمة (أي) في هذه الآية إعرابية[6]، وجعله الشمني(ت872هـ) من كلام الجماعة، أو أن ابن هشام(761هـ) قد اطلع عليه في غير الكشاف[7]، ووافقهما الدسوقي(ت1230هـ) [8].

ويرجح رأي سيبويه(ت180هـ) وابن هشام(ت761هـ)، قال ابن الطراوة(ت528هـ): "غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت، ولأن (أيا) أتت في رسم المصحف موصولة بالضمير، ولو كان مبتدأ لفصل"[9].

ووافقه أبو البركات الأنباري(ت577هـ) [10]، والسمين الحلبي(ت756هـ)[11]، ويس (ت1061هـ) الذي قال: "لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه".[12]

(1) ينظر: الأصول في النحو324/2.
(2) معاني الحروف ص5.
(3) ينظر: الكتاب 2/ 399؛ حاشية الصبان242/1.
(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه139/6.
(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه159/1.
(6) ينظر: شرح الدماميني302/1.
(7) ينظر: حاشية الشمني168/1.
(8) ينظر: حاشية الدسوقي214/1.
(9) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 218/1.
(10) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف583/2.
(11) ينظر: الدر المصون 620/7.
(12) ينظر: حاشية يس136/1.

وقال الطنطاوي (ت1431هـ) قال الجمل(ت1107هـ) ما ملخصه: «وأظهر الأعاريب في قوله: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} أن (أي) موصولة بمعنى الذي. وأن حركتها حركة بناء، و{أَشَدُّ} خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة لـ(أي)، و{أَيُّهُمْ} وصلتها في محل نصب مفعولا به لِـ{نَنْزِعَنَّ}"[1].

المسألة الثانية: وقوع (إذ) مبتدأ

وصف ابن هشام(ت761هـ) إعراب الزمخشري(ت538هـ) لـ(إذ) مبتدأ في قراءة بعضهم {لَمِنْ مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ} [آل عمران: 164] قياسا على (إذا) بالغرابة، وقال لا نعلم بذلك قائلا[2].

المناقشة والترجيح: (إذ) لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ، وحينئذ، ولا تتصرف بغير ذلك، فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ. وأجاز الأخفش(ت215هـ) والزجاج (ت311هـ)، وتبعهما كثير من المعْرِبين،(أن تقع مفعولاً به).

وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذ). وهو الذي صححه المغاربة[3].

ورجح أبو حيان(ت745هـ) ظرفيتها، وأما إعرابها مبتدأ فهو فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (إِذْ) مُبْتَدَأَةً، وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهَا الْعَرَبُ مُتَصَرِّفَةً أَلْبَتَّةَ، إِنَّمَا تَكُونُ ظَرْفًا أَوْ مُضَافًا إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ، وَمَفْعُولَةً بِاذْكُرْ عَلَى قَوْلٍ. أَمَّا أَنْ تُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأَةً فَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ،[4] ووافقه محيي الدين الدرويش(ت1403هـ) [5]، وأعربها ابن عاشور(ت1393هـ) بدل اشتمال[6].

وعارض الدماميني(ت828هـ) ابن هشام(ت761هـ) بأنه: إذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها وغيرهم عند الإتيان بها مفعولا به أو بدلا منه، صدق حينئذ أنها ظرف متصرف، فلا يمتنع جعلها مبتدأ، ولا يحتاج إلى سماع خاص من العرب[7].

---

(1) ينظر: تفسير الطنطاوي9/ 59.

(2) ينظر: مغني اللبيب 85.

(3) ينظر: الجنى الداني 31.

(4) ينظر: البحر المحيط3/416.

(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه2/95.

(6) ينظر: التحرير والتنوير30/74.

(7) ينظر: شرح الدماميني1/313.

وقال الشمني(ت872هـ): "لا يلزم من عدم العلم بقائل، قول عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته"[1].

ويبدو أن رأي الزمخشري(ت538هـ) هو الراجح في هذه المسألة استنادا على رأي الدماميني(ت828هـ) والشمني(ت872هـ).

المسألة الثالثة: هل الرحمن علم أو صفة؟

ذكر ابن هشام(ت761هـ) أن سؤال الزمخشري(ت538هـ) عن صرف (الرحمن) خارج عن كلام العرب، وسؤاله عن علة تقديمه في البسملة مع أنهم يقدمون غير الأبلغ غير متجه؛ وذلك لأنه يرى أنه علم لا صفة، بدليل إعرابه بدلا لا نعتا، ونعته بـ(الرَّحِيمِ) في البسملة، وبدليل مجيئه كثيرا غير تابع نحو {الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ } [الرحمن: 1، 2]. [2]

المناقشة والترجيح: ذكر أبو حيان(ت761هـ): أن الرَّحْمَن صِفَةٌ لله عِنْدَ الْجَمَاعَةِ. وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ(ت476هـ) وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ بَدَلٌ، وَزَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَمٌ، وأنه قد جَاءَ عَلَى بِنَاءٍ لَا يَكُونُ فِي النُّعُوتِ، قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى عَلَمِيَّتِهِ وَوُرُودِهِ غَيْرَ تَابِعٍ لِاسْمٍ قَبْلَهُ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ السُّهَيْلِيُّ(ت583هـ): الْبَدَلُ فِيهِ عِنْدِي مُمْتَنِعٌ، وَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ الْأَوَّلَ لا يحتاج إِلَى تَبْيِينٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْأَعْلَامِ كُلِّهَا وَأَبْيَنُهَا، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: وَمَا الرَّحْمَنُ، وَلَمْ يَقُولُوا: وَمَا اللَّهُ، فَهُوَ وَصْفٌ يُرَادُ بِهِ الثَّنَاءُ، وَإِنْ كَانَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَعْلَامِ[3].

وجعله ابن عاشور(1393هـ)[4] ومحيي الدين الدرويش(ت1403هـ) صفة[5]. وجمعا بين الرأيين أرى أن (الرحمن) وصف يجري مجرى الأعلام.

المسألة الرابعة: نوع {كَمْ} في قوله تعالى: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} [البقرة: 211]

يرى ابن هشام(ت761هـ) أن إعراب {كَمْ}مبتدأ أو مفعول لـ{آتَيْنَا} مقدرا بعده إن قدرت {مِنْ} زائدة، وإن قدرتها بيانا لـ{كَمْ} هي بيان لـ{مَا} في {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} [البقرة:

(1) ينظر: حاشية الشمني147/1.
(2) ينظر: مغني اللبيب 435.
(3) ينظر: البحر المحيط30/1.
(4) ينظر: التحرير والتنوير172/1.
(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه9/1.

106]) لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الراجع حينئذ إلى {كَمْ}، وإنما هي مفعول ثان مقدم، مثل (أَعِشْرِينَ دِرْهَمًا أَعْطَيْتُكَ)، وجوز الزمخشري(ت538هـ) في {كَمْ} الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن {كَمْ}الخبرية تُعَلِّق العامل عن العمل[1].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أن {كَمْ} اسم استفهام في محل نصب مفعول به ثان لـ{آتَيْنَاهُمْ} ، و{آتَيْنَاهُمْ} فعل وفاعل ومفعول به أول، وجملة {آتَيْنَاهُمْ} في موضع المفعول الثاني لـ{سَلْ} لأنها معلقة عن العمل، عاملة في المعنى ، منهم ابن السراج(ت316هـ)[2]، والدماميني(ت828هـ)[3] ، وابن عاشور(ت1393هـ) الذي قال: وَقَدْ قُطِعَ فِعْلُ السُّؤَالِ عَنْ مُتَعَلِّقِهِ اخْتِصَارًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، أَيْ سَلْهُمْ عَنْ حَالِهِمْ فِي شُكْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ،[4] ومحيي الدين الدرويش(ت1403هـ) –الذي قال: وإنما علقت {سَلْ} وليست من أفعال القلوب؛ لأن السؤال سبب العلم فأجري السبب مجرى المسبب في ذلك[5]–، وابن عثيمين(ت1421هـ)[6]، وأجاز بعضهم أن تكون {كَمْ} خبرية، وفي ذلك اقتطاع للجملة التي هي فيها[7]، وجوز البيضاوي(ت685هـ)[8] والألوسي(ت1270هـ)[9] الوجهين. ورجح المغامسي أنها خبرية؛ لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– يعلم ما هي الآيات التي جاءت بني إسرائيل، وهو لا يريد منهم أن يجيبوه، بل يريد أن يقررهم على ما وقعوا فيه[10]. ويرى الرضي(ت686هـ) أن مجيئها للاستفهام غير مقطوع به[11].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 472.

(2) ينظر: الأصول في النحو323/1.

(3) ينظر: حاشية الشمني191/2.

(4) التحرير والتنوير290/2.

(5) إعراب القرآن وبيانه309/1.

(6) ينظر: تفسير العثيمين الفاتحة والبقرة18/3.

(7) ينظر: إعراب القرآن وبيانه309/1.

(8) ينظر: أنوار التنزيل134/1.

(9) ينظر: روح المعاني494/1.

(10) ينظر: محاسن التأويل45/17.

(11) ينظر: شرح الرضي157/3.

وذكر الشمني(ت872هـ) ومحمد الأمير(ت1154هـ) اعتراضا على قول ابن هشام (ت761هـ)-: بأن النحويين لم يذكروا تعليق كم الخبرية عن العامل-: ذكر بعضهم ذلك كما يأتي له في الباب الخامس، على أنه يمكن أن معمول {سَلْ} محذوف أي سلهم عما آتيناهم من الآيات، وجملة {كَمْ آتَيْنَاهُمْ} استئناف[1].

ومن ثَمَّ فإن الشمني(ت872هـ) جعلها من المعلِّقات فقال: "إنما لم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصريحهم بأن لها صدر الكلام كالاستفهامية، وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل، إذ كل ما له الصدر يُعلِّق"[2].

ورفض الدسوقي(ت1230هـ) أن {سَلْ} تُعَلِّق، وأن تكون {كَمْ} مفعولا ثانيا لـ{سَلْ}؛ لأن لها الصدر[3].

ويرجح رأي الزمخشري(ت538هـ) استنادا على رأي الشمني(ت872هـ) ومحمد الأمير(ت1154هـ)؛ ولأن ابن هشام(ت761هـ) ذكر بعض من أجازوا تعليق (كم) الخبرية في الباب الخامس[4].

المسألة الخامسة: الفرق بين عطف البيان والبدل في إعراب {جَنَّاتِ} في قوله تعالى: {وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ} [ص: 49، 50]

يرى ابن هشام(ت761هـ) أَن الْبَيَان لَا يُخَالف متبوعه فِي تَعْرِيفه وتنكيره، وَلَا يُخْتَلف فِي جَوَاز ذَلِك فِي الْبَدَل نَحْو قوله تعالى: {إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ} [الشورى:52، 53]، ولم يرتض إعراب {جَنَّاتِ} بيانا، موافقا بذلك البصريين؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري(ت538هـ) إنه معرفة لأن عدنا علم على الإقامة، بدليل {جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ } [مريم: 61] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما {عَدْنٍ} مصدر عدن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت.[5]

(1) ينظر: حاشية الشمني192/2؛ مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير109/2.
(2) ينظر: حاشية الشمني237/2.
(3) ينظر: حاشية الدسوقي129/3.
(4) ينظر: مغني اللبيب 548.
(5) ينظر: مغني اللبيب 473.

المناقشة والترجيح: رجح الزجاج (ت311هـ)[1]، والرازي (ت606هـ)[2]، والبيضاوي (ت685هـ)[3]، والنسفي(ت710هـ)[4]، وأبو حيان(ت745هـ) البدلية فقال: "وَأَمَّا تَخَالُفُهُمَا فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ سِوَى هَذَا الْمُصَنِّفِ"[5]، وقد جوز الدرويش(ت1403هـ) فيها الوجهين[6]. والظاهر أن رأي ابن هشام(ت761هـ) هو الراجح؛ لموافقة رأيه لأكثر العلماء.

المسألة السادسة: إعراب (كافة)

ذكر ابن هشام(ت761هـ) أن الزمخشري(ت538هـ) قد وهِم حين جوز إعراب {كافةً} حالا من {السِّلْمِ} في قوله تعالى: {ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً} [البقرة: 208]؛ لأن {كافةً}مختص بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ: 28]إذ قدر {كافةً} نعتا لمصدر محذوف، أي إرساله كافة أشد؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: محيط بكافةِ الأبواب أشد وأشد؛ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة. [7]

المناقشة والترجيح: ذكر ابن عاشور(ت1393هـ) ردا على ابن هشام(ت761هـ): أَنَّ {كَافَّةً} يُوصَفُ بِهِ الْعَاقِلُ وَغَيْرُهُ، وَأَنَّهُ تَعْتَوِرُهُ وُجُوهُ الْإِعْرَابِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ(ت538هـ)، وَشَهِدَ لَهُ الْقُرْآنُ وَالِاسْتِعْمَالُ، خِلَافًا لِابْنِ هِشَامٍ(ت761هـ)، وَأَنَّ مَا شُدِّدَ بِهِ التَّنْكِيرُ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ(ت538هـ) تَهْوِيلٌ وَتَضْيِيقٌ فِي الْجَوَازِ. وَالتَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ إِلَّا كَافَّةً. وَقَدَّمَ الْحَالَ عَلَى صَاحِبِهِ لِلِاهْتِمَامِ بِهَا، لِأَنَّهَا تَجْمَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرِسَالَتِهِ كُلِّهِمْ[8] .

وكان الزمخشري(ت538هـ) يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور، مستدلا بقـــوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} بينما كـان سيبويه(ت180هـ) وكثير من البصريين

(1) ينظر: معاني القرآن 337/4.
(2) ينظر: مفاتيح الغيب 402/26.
(3) ينظر: أنوار التنزيل32/5.
(4) ينظر: تفسير النسفي160/3.
(5) ينظر: البحر المحيط166/9.
(6) ينظر: إعراب القرآن وبيانه373/8.
(7) ينظر: مغني اللبيب 524.
(8) ينظر: التحرير والتنوير198/22.

يمنعون ذلك[1].

ويرى ابن السراج(ت316هـ)أن : {كَافَّةً} حال[2]، وهو رأي الأشموني(ت900هـ)[3]، وقال خالد الأزهري(ت905هـ): "والأول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع، والثاني وهو تعدي (أرسل) باللام خلاف الأكثر، ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بـ(إلا) ليس ممتنعًا عند الجميع، وقد أجاز البصريون والكسائي(ت189هـ) والفراء(ت207هـ) وابن الأنباري(ت577هـ) تقديمه على المفعول، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}[النساء:79][4]. ووصفه الرضي(ت686هـ) بالتعسف[5].وأعربها السيوطي(ت911هـ) -الذي جوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي-[6]، والصبان(ت1206هـ)[7]، والفوزان حالا من {النَّاسِ} [8].

وذكر مصطفى الأنطاكي(ت1100هـ): أن الزمخشري(ت538هـ) إنما قدره كذلك فرارا عن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فإن سيبويه(ت180هـ) وأكثر البصريين يمنعونه[9]، ونقل عن ابن كيسان(ت299هـ) وأبي علي(ت377هـ) وابن برهان(ت456هـ) الجواز استدلالا بهذه الآية[10].

---

(1) ينظر: المدارس النحوية 251.

(2) ينظر: الأصول في النحو1/292.

(3) ينظر: شرح الأشموني2/18.

(4) ينظر: شرح التصريح1/590.

(5) ينظر: شرح الرضي2/30.

(6) ينظر: همع الهوامع2/307.

(7) ينظر: حاشية الصبان2/263.

(8) ينظر: 156.

(9) ينظر: غنية الأريب4/232.

(10) ينظر: شرح الرضي على الكافية2/30؛ حاشية الشمني2/220.

وجـوز ابن عطية (ت542هـ) الوجهين فـ{كَافَّةً} حـال من الـواو في {ادْخُـلُوا} ، ومن (السِّلْمِ) [1]، ووافقه المظهري(ت1225)[2] ومحيي الدين الدرويش(ت1403هـ) [3]، وابن عثيمين(ت1421هـ)[4].

وقال الشهاب(ت1069هـ) ردا على ابن هشام(ت761هـ): رد شارح اللباب بأنه سُمِعَ في قول عمر رضي الله عنه في كتاب له محفوظ مضبوط: جَعَلْتُ لِآلِ بَنِي كَاكِلَةَ عَلَى كَافَّةِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ عَامٍ مِائَتَيْ مِثْقَالٍ ذَهَبًا، على أنه لو سُلِّمَ فلا يعد مثله خطأ؛ لأنه لا يلزم استعمال المفـردات فيما استعملته العـرب بعينه، ولو التـزم هذا لأخطأ الناس في أكثر كلامهم[5].

وبهذا يرجح رأي الزمخشري استنادا على قول الدماميني(ت828هـ) معلقا على قول عمر: "إن صح هذا سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها، إذ فيه استعمال كافة لغير العاقل، وعدم نصبه على الحال، وإخراجه عن النصب ألبتة"[6].

المسألة السابعة: نعت الإشارة بالاسم العلم في قوله تعالى: {ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ} [الأنعام:102]

أبطل ابن هشام(ت761هـ) بإجماع العلماء رأي الزمخشري(ت538هـ) في تجويز كون اسم { اللَّهُ } تعالى صفة للإشارة أو بيانا، و{ رَبُّكُمْ} الخبر، حيث إنه قد جوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوز كون العلم نعتا، وإنما العلم يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.[7]

(1) ينظر: المحرر الوجيز 281/1.
(2) ينظر: التفسير المظهري 248/1.
(3) ينظر: إعراب القرآن وبيانه 307/1.
(4) ينظر: تفسير العثيمين6/3.
(5) ينظر: حاشية الشهاب295/2.
(6) ينظر: حاشية الشمني192/2.
(7) ينظر: مغني اللبيب 530.

المناقشة والترجيح: اتفق العلماء أنه مما اختص به نعت اسم الإشارة كونه محلًّى بأل، فلا ينعت بغيره[1]. و{ اللَّهُ } خبر عند أبي حيان(ت745هـ)[2]، وجوز الألوسي(ت1270هـ) فيه الخبرية، أو النعت.[3] وهو خبر ثان أو بدل عند محيي الدين الدرويش (ت1403هـ)[4]. وذكر الدسوقي (ت1230هـ)-مدافعا عن الزمخشري(ت538هـ)، ومجوزا نعت الإشارة بالاسم العلم- بأن الزمخشري(ت538هـ) لَاحَظَ الأصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود[5].

ويبدو أن رأي ابن هشام(ت761هـ) هو الأرجح؛ لأن أسماء الأعلام لا يوصف بها؛ لأنها ليست بمشتقة ولا واقعة موقع المشتق[6].

المبحث الثالث:

الاعتراض في باب الأفعال، وفيه ست مسائل(مطالب):

المسألة الأولى: سبب انتصاب {أُوَارِيَ} في قوله تعالى: { يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي} [المائدة: 31]

وصف ابن هشام(ت761هـ) رأي الزمخشري(ت538هـ)- إن انتصاب {أُوَارِيَ} في جواب الاستفهام{أَعَجَزْتُ}- بالفساد؛ لأن جواب الشيء مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على {أَكُونَ} [7].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أن انتصاب {أُوَارِيَ} بالعطف على {أَكُونَ}، منهم البيضاوي(ت685هـ)[8]، وأبو حيان (ت745هـ) الذي وصف رأي الزمخشري(ت538هـ) بأنه خطأ فاحش، ورأى أن العطف أولى من السببية؛ لأن الفاء الواقعة جوابا للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرط وجزاء، وهنا لا تنعقد، ولو قلت هنا: إِنْ أَعْجَزْ عَنْ أَنْ أَكُونَ

(1) ينظر: حاشية الخضري135/2؛ النحو الوافي444/3.
(2) ينظر: البحر المحيط21/9.
(3) ينظر: روح المعاني63/6.
(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه188/3؛ 203/4.
(5) ينظر: حاشية الدسوقي272/3.
(6) ينظر: شرح الكافية الشافية520/3؛ اللمحة في شرح الملحة727/2.
(7) ينظر: مغني اللبيب 498.
(8) ينظر: حاشية البيضاوي124/2.

مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ أُوَارِ سَوْءَةَ أَخِي، لم يصحّ، لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب، ولهذا اعتبرنا العطف أولى[1]، ورجح الأنطاكي(ت1100هـ) انتصابه بالعطف على {أَكُونَ} [2]، ووافقه محيي الدين الدرويش (ت1403هـ).[3]

ورأى التفتازاني(ت793هـ) أنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي، فيفيد النفي، وهو سببه، أي: إِنْ لَمْ أَعْجَزْ فَوَارَيْتُ[4]، ووافقه الإيجي(ت905هـ)، وجوز أيضا أن يكون عطفا على {أَكُونَ}.[5]

والذي يظهر هو رجحان رأي ابن هشام(ت761هـ)؛ حيث إن المواراة لا تترتب عن العجز.

المسألة الثانية: حذف جواب الشرط

رد ابن هشام(ت761هـ) رأي الزمخشري(ت538هـ) في قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ } [النساء: 78] فيمن رفع {يُدْرِكُ}، إنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله، أي: وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْنَمَا تَكُونُوا، يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله، ثم يبتدىء {يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ }؛ لأن سيبويه(ت180هـ) وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، ولا تقول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ إلا في الشعر[6].

المناقشة والترجيح: يرى جمهور العلماء أنه لا يحذف جواب الشرط إلا إذا كان الشرط ماضيا، أو مضارعا مقرونا بلم[7]، وحذفه في غير ذلك ضعيفٌ[8]. وقد ضعَّف أبو حيان(ت745هـ) قراءة رفع {يُدْرِكُكُمْ}، ورأى أن رأي الزمخشري(ت538هـ) في جعل {يُدْرِكُكُم} إنما ارْتَفَعَ لِكَوْنِ

(1) ينظر: البحر المحيط235/4.
(2) ينظر:غنية الأريب126/4.
(3) ينظر: إعراب القرآن وبيانه559/2.
(4) ينظر: حاشية الدسوقي195/3.
(5) ينظر: تفسير الإيجي459/1.
(6) ينظر: مغني اللبيب 506.
(7) ينظر: توضيح المقاصد1292/3؛ حاشية الخضري81/3.
(8) ينظر: أوضح المسالك208/4.

{أَيْنَمَا تَكُونُوا} فِي مَعْنَى أَيْنَمَا كنتم، قول نحوي سيبويهي، وضعف العطف على التوهم، ورأى أن الأصح أنه ليس بجواب لأن فعل الشرط مضارع.[1]

ورأى أن ارتباط الشرط بقوله: {لَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً} لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَلَا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ. أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ: {وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا}، لِأَنَّ ظَاهِرَ انْتِفَاءِ الظُّلْمِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ فَإِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ {أَيْنَمَا تَكُونُوا}مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: {وَلَا تُظْلَمُونَ}، لِأَنَّ {أَيْنَمَا} اسْمُ شَرْطٍ، فَالْعَامِلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ؛ وَلِأَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عَامِلُهُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ {وَلَا تُظْلَمُونَ}. ولَا يُحْذَفُ الْجَوَابُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي، وَفِعْلُ الشَّرْطِ هُنَا مُضَارِعٌ[2].

وذكر الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ): ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط، فكان القياس عملها في الجواب[3]. وخرجه الدسوقي (ت1230هـ) على إضمار الفاء، أي: فَيُدْرِكُكُمْ، أي فَهُوَ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ"[4].

يظهر مما سبق أرجحية رأي ابن هشام(ت761هـ)؛ لموافقته بهذا رأي الجمهور، وهروبا من الإضمار.

المسألة الثالثة: إعراب {تَجْعَلُوا} في قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: 22]

ذكر ابن هشام(ت761هـ) أنه لا يجيز البصريون انتصاب {تَجْعَلُوا} في جواب الترجي{لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} كما هو رأي الزمخشري(ت538هـ)، على حد النصب في قراءة حفص {فَأَطَّلِعَ} [غافر: 37]، ثم إن ثبت قول الفراء(ت207هـ) إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها؟[5]

(1) ينظر: البحر المحيط716/3.
(2) ينظر: البحر المحيط716/3.
(3) ينظر: شرح التصريح403/2.
(4) ينظر: حاشية الدسوقي212/3.
(5) ينظر: مغني اللبيب 512.

المناقشة والترجيح: وصف الرضي(ت686هـ) رأي الزمخشري (ت538هـ) بأنه قول كوفي مدفوع[1]، وذكر أبو حيان(ت745هـ)[2] أن {تَجْعَلُوا} مجزوم بلا الناهية، ووافقه السمين الحلبي(ت756هـ)[3]، وقال الدسوقي(ت1230هـ): "وهذا الإعراب هو الوجيه"[4]. ووافقه ابن عاشور(ت1393هـ)[5]، ومحيي الدين الدرويش(ت1403هـ)[6]، وجوز الرازي(ت606هـ) والبيضاوي(ت685هـ) أن يكون {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً} متعلقا {بِاعْبُدُوا}على أنه نهي معطوف عليه، أو نفي منصوب بإضمار (أَنْ) جواب له. أو بلعل على أن نصب {تَجْعَلُوا} نصب {فَأَطَّلِعَ} [7]. والذي يبدو لي هو رجحان رأي ابن هشام(ت761هـ)، لاتفاق أكثر العلماء على أن النصب في جواب الترجي رأي مدفوع.

المسألة الرابعة: خبر {طَائِفَةٌ} في قوله تعالى: {وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ}[آل عمران: 154]

ذكر ابن هشام(ت761هـ) أن في رأي الزمخشري (ت538هـ): أن {قَدْ أَهَمَّتْهُمْ} صفة لـ{طَائِفَةٌ}، و {يَظُنُّونَ} صفة أخرى، أو حال من الضمير في {أَهَمَّتْهُمْ } بمعنى قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، و{يَقُولُونَ} بدل من {يَظُنُّونَ} ، نسيان للمبتدأ، حيث إنه لم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له، أو لعله رأى أن خبره محذوف، أي: ومَعَكُمْ طَائِفَةٌ صِفَتُهُمْ كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، أو اعتماده على واو الحال[8].

المناقشة والترجيح: أكثر العلماء على أن خبر {طَائِفَةٌ} هو جملة {قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ}منهم

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب130/4.
(2) ينظر: البحر المحيط162/1.
(3) ينظر: الدر المصون194/1.
(4) ينظر: حاشية الدسوقي223/3.
(5) ينظر: التحرير والتنوير334/1.
(6) ينظر: إعراب القرآن وبيانه54/1.
(7) ينظر: تفسير الرازي344/2؛ تفسير البيضاوي56/1.
(8) ينظر: مغني اللبيب 629.

محيي الدين الدرويش(ت1403هـ)[1]، وجعل الزجاج(ت311هـ) جملة {يَظُنُّونَ} هي الخبر[2] ، ووفقه ابن عاشور(ت1393هـ)[3]، ورأى أبو البقاء(ت616هـ) أن الخبر جملة {يَظُنُّونَ} أو {قَدْ أَهَمَّتْهُمْ} [4] ، وجوز أبو حيان(ت745هـ) أن يكون الخبر محذوفا، أو أن يكون جملة {يَظُنُّونَ}[5]، ووافقه الصبان(ت1206هـ)[6] والألوسي(ت1270هـ) [7]، وجوز السمين الحلبي (ت756هـ) أربعة أوجه في هذا الخبر[8].

والظاهر هو رجحان رأي ابن هشام(ت761هـ)؛ لأنه لا يكون مبتدأ بلا خبر، ولا يحذف الخبر إلا في مواضع نص عليها النحاة في كتبهم.

المسألة الخامسة: دخول الفاء على الجواب المنفي بـ(لم) في قوله تعالى:{فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} [الأنفال: 17]

جعل الزمخشري(ت538هـ) {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ} جوابا، وتبعه ابن مالك بدر الدين(ت686هـ) أي: إِنِ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ، ويرده أن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء[9].

المناقشة والترجيح: إن الفاء تدخل على الجواب لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا، وهي الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد. والفعل المسبوق بـ(ما)، و(لن)، و(إن) النافيات، و(قد)، و(السين)، و(سوف). [10]

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه77/2.
(2) ينظر: معاني القرآن 480/1.
(3) ينظر: التحرير والتنوير134/4.
(4) ينظر: التبيان154/1.
(5) ينظر: البحر المحيط394/3.
(6) ينظر: حاشية الصبان301/1.
(7) ينظر: تفسير الألوسي394/9.
(8) ينظر: الدر المصون447/3.
(9) ينظر: مغني اللبيب 605.
(10) ينظر: شرح التصريح على التوضيح406/2.

وقد اعترض الدسوقي (ت1230هـ) على ابن هشام (ت761هـ) بقوله: "لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفي بلم، بل هو جملة اسمية، والتقدير فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ، فالاسم الداخلة عليه الفاء، وقد صرح بهذا الزمخشري(ت538هـ) حيث قال: والفاء جواب شرط محذوف تقديره إِنِ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ. فلا معنى للاعتراض عليه تأمل"[1].

ويرى أبو حيان(ت745هـ) أن هذه الفاء ليست جواب شرط محذوف كما زعموا، وإنما هي للربط بين الجمل[2]، ووافقه السفاقسي(ت742هـ)- الذي قال: وهذا أولى من دعوى الحذف-، والألوسي (ت1270هـ)[3]، ويرى محيي الدين الدرويش(ت1403هـ) أن جملة {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ} وقعت جوابا لشرط مقدر[4].

يبدو مما سبق أن رأي ابن هشام(ت761هـ) هو الراجح؛ لأن الفاء لا تدخل على المضارع المنفي بلم؛ ولأنه إذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى.

المسألة السادسة: إعراب جملة {لَا تُصِيبَنَّ} في قوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً } [الأنفال: 25]

صرح ابن هشام (ت761هـ) بشذوذ التوكيد، وبفساد رأي الزمخشري(ت538هـ) القائل بأن {لَا تُصِيبَنَّ} جواب الأمر؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في ائْتِنِي أُكْرِمْكَ، إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ، والتوكيد بالنون على النهي قياسي[5].

المناقشة والترجيح: يرى الأخفش(ت215هـ) أن قوله {تُصِيبَنَّ} ليس بجواب، ولكنه نَهْيٌ بعدَ أمر، ولو كان جوابا ما دخلت النون[6]، ووافقه ابن عاشور(ت1393هـ) [7]. وجعله ابن جني

(1) ينظر: حاشية الدسوقي443/3.
(2) ينظر: البحر المحيط295/5.
(3) ينظر: تفسير الألوسي172/5.
(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه543/3.
(5) ينظر: مغني اللبيب ص242.
(6) ينظر: معاني القرآن347/1.
(7) ينظر: التحرير والتنوير318/9.

(ت392هـ) صفة لـ{فتنة}، ووافقه ابن مالك(ت672هـ)' وقد جوزا توكيد الفعل بعد لا النافية[1]، وأبو حيان(ت745هـ) الذي قال: أي: غَيْرَ مُصِيبَةِ الظَّالِمَ خَاصَّةً. وجوز دخول نون التوكيد على المنفي بـ(لا) في غير القسم؛ لأنها لحقت الفعل المنفي مع الفصل، فلحاقها مع عدم الفصل أولى. و الجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور[2]. وتأول المانعون الآية فقالوا: {لا} ناهية، والجملة محكية بقول محذوف هو صفة لـ{فِتْنَةً}.[3]

ووافقه الشيخ محمد الأمير(ت1154هـ) فوصف تقدير الزمخشري(ت538هـ) بالفساد[4]. ورأى الصبان(ت1206هـ) أن توكيد المضارع المنفي بلا تشبيهًا بالنهي جائز، وقد زعم قوم أن هذا نهي، وليس بصحيح[5].

وجوز محيي الدين الدرويش(ت1403هـ) أن تكون جملة {لَا تُصِيبَنَّ} جوابا للأمر، أو نهيا بعد أمر، أو صفة لـ{فِتْنَةً} [6]. وبهذا يرجح رأي ابن هشام(ت761هـ)؛ لأنه وافق رأي الجمهور.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة مع هذين العَلَمين من مشاهير النحو، أُبْرِز النتائج التي تَوَصَّلْتُ إليها:

1- أن اعتراضات ابن هشام(ت761هـ) تعد تتميما لجهد الزمخشري(ت538هـ)، لا نقصا من قدْره، ولا حطا من شأنه، بدليل إنصافه له، ونقل آرائه في بعض المسائل.

2- أنه لم يكن كشيخه أبي حيان(ت745هـ) في عنف الرد والحدة، وإنما كان يكتفي بالتنبيه على الغلط أو الغفلة في كلام الزمخشري(ت538هـ)، مقيما الدليل على صحة ما ذهب إليه.

3- أن معظم اعتراضاته كانت دقيقة، وجيهة، معضدة بالأدلة القوية، وقد وافق رأي المفسرين، وجمهور النحويين في أكثر هذه الاعتراضات، وكان هذا من أسباب أرجحية آرائه في أكثر

(1) ينظر: توضيح المقاصد1177/3.

(2) ينظر: البحر المحيط 304/5.

(3) ينظر: توضيح المقاصد 1177/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير199/1.

(5) ينظر: حاشية الصبان323/3.

(6) ينظر: إعراب القرآن وبيانه551/3.

المسائل.

4- أن عدد المسائل التي رجح فيها رأي ابن هشام (ت761هـ) هو خمس عشرة مسألة، بينما كان عدد المسائل التي رجح فيها رأي الزمخشري (ت538هـ) هو ست مسائل.

5- أن نبوغه العلمي جعله يتيقن أن جميع مسائل النحو قابلة للنقد، وليست قواعد مسلمة، بل هي محل للدراسة، والمناقشة، والأخذ، والرد.

6- أنه لم يكن مجرد ناقل لآراء العلماء، بل كان يناقش، ويرجح، ويستحسن، ويعترض، وهذا ما جعله من أئمة النحو المبرزين.

والله مِنْ وراء القصد وهو يَهْدِي السبيل

وصَلَّى اللَّه على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب:

1. **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المتوفى سنة 316هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
2. **إعراب القرآن وبيانه**: محيي الدين أحمد مصطفى درويش، المتوفى سنة 1403هـ، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص– سوريا، دار اليمامة، دمشق– بيروت، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، الطبعة الرابعة، 1415هـ.
3. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: علي، بن يوسف، القفطي، تحقيق: محمد، أبو الفضل، إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت– لبنان، ط1، 1406هـ - 1986م.
4. **الإنصاف في مسائل الخلاف بَيْنَ النحويين البصريين والكوفيين**: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن، الأنباري، قَدَّمَ له وَوَضَعَ فهارسه وهوامشه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2، 1428 هـ- 2007م.
5. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام المتوفى سنة 761هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
6. **البحر المحيط**: محمد، بن يوسف، أبو حيان، الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر– القاهرة، لا ط، لات.
7. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين، عبد الرحمن، بن الكمال، السيوطي، دار الفكر، بيروت– لبنان، ط2، 1979م.
8. **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان، ترجمة: محمود، فهمي، حجازي، نَقَلَه إلى العربية: السيد، يعقوب، بكر، ورمضان، عبد التواب، الهيئة المصرية، دون تحديد طبعة، 1993م.
9. **التبيان في إعراب القرآن**: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، المتوفى سنة

616هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

10. **تفسير آيات الأحكام**: محمد علي السايس، تحقيق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002م.

11. **تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن**: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعي، المتوفى سنة 905هـ، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2004م.

12. **تفسير البيضاوي الْمُسَمَّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: ناصر الدين، أبو سعيد، عبد الله، بن عمر، بن محمد، الشيرازي، البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.

13. **تفسير التحرير والتنوير**: محمد، الطاهر، بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

14. **تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن**: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، المتوفى سنة 310هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى 1420هـ- 2000م.

15. **تفسير الفاتحة والبقرة**: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، المتوفى سنة 1420هـ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1423هـ.

16. **تفسير القرآن العظيم**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المصري ثم الدمشقي، المتوفى سنة 774هـ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون- بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

17. **تفسير القرآن الكريم**: محمد أحمد إسماعيل المقدم، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

18. **تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل**: أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي المتوفى سنة 710هـ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب- بيروت، ط 1، 1419هـ- 1998م.

19. **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**: محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة- القاهرة، الطبعة الأولى، دون تاريخ.

20. **تهذيب اللغة**: محمد، بن أحمد، الأزهري، تحقيق: عبد السلام، محمد، هارون، رَاجَعَهُ:

محمد، علي، النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط1، 1964م.

21. **توضيح المقاصد والمسالك بِشَرْح ألفية ابن مالك**: أبو محمد، بدر الدين، حسن، بن قاسم، بن عبد الله، بن علي، المرادي، المصري، المالكي، شَرْح وتحقيق: عبد الرحمن، علي، سليمان، دار الفكر العربي، بيروت– لبنان، ط1، 1428هـ– 2008م.

22. **الْجَنَى الداني في حروف المعاني**: الحسن، بن قاسم، المرادي، تحقيق: فخر الدين، قباوة، ومحمد، نبيل، فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت– لبنان، ط2، 1983م.

23. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

24. **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، مكتبة الإيمان، القاهرة، لاط، لات.

25. **حاشية العالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي المتوفى سنة 1230هـ على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، للإمام جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة 761هـ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبدالسلام محمد أمين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م.

26. **حاشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المسماة بالمصنف من الكلام على مغني ابن هشام**: تأليف الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية بمصر، دون تاريخ.

27. **حاشية يس**:حاشية قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: يس بن زين الدين، لا ط، لات.

28. **الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة**: حسن، منديل، العكيلي، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1، 1428 هـ– 2008م.

29. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: شهاب الدين، أبو العباس، بن يوسف، بن محمد، بن إبراهيم، (السمين، الحلبي)، تحقيق وتعليق: علي، محمد، معوض، وعادل، أحمد، عبد الموجود، وجاد، مخلوف، جاد، وزكريا، عبد المجيد، النوتي، قَدَّمَ له وقَرَّظَهُ: أحمد، محمد، صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ– 1994م.

30. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: أحمد، بن علي، بن حجر، العسقلاني، دار الجيل، بيروت – لبنان، لا ط، لا ت.

31. **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**: عبد الله بن صالح الفوزان، لا ط، لات.

32. **رصف المباني في شَرْح حروف المعاني**: أحمد، بن عبد النور، المالقي، المتوفى سنة 702هـ، تحقيق: أحمد، محمد، الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م.

33. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، المتوفى سنة1270هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

34. **سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

35. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

36. **شرْح الْأُشْمُونِي على ألفية ابن مالك**، الْمُسَمَّى منهج السالك على ألفية بن مالك: علي، بن محمد، الأشموني، تحقيق: محمد، محيي الدين، عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.

37. **شرح ألفية ابن مالك**: محمد ابن صالح بن محمد العثيمين، المتوفى سنة 1421هـ، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

38. **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد المتوفى سنة 905هـ، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، 1421هـ- 2000م.

39. **شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة** 828 هـ، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2007م.

40. **شرْح شافية ابن الحاجب**: الأستراباذي، محمد، بن الحسن، مع شَرْح شواهده لعبد القادر، البغدادي، حَقَّقَها وضَبَطَ غريبها، وشرَح مُبْهَمَهَا: محمد، نور، الحسن، ومحمد، الزفزاف، ومحمد، محيي الدين، عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، لا ط، 1982م.

41. **شرْح ابن عقيل**: بهاء الدين، عبد الله، بن عقيل، العقيلي، المصري، الهمذاني، على ألفية ابن مالك: أبي عبد الله، محمد، جمال الدين، بن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شَرْح

ابن عقيل: محمد، محيي الدين، عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.

42. **شرْح المفصل للزمخشري**: موفق الدين، أبو البقاء، يعيش، بن علي، بن يعيش، الموصلي، قَدَّمَ له، وَوَضَعَ هوامشه، وفهارسه: إميل، بديع، يعقوب، منشورات محمد، علي، بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ– 2001م.

43. **غُنْيَة الأريب عن شروح مغني اللبيب**: لمصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت1100هـ)، دراسة وتحقيق: أ. بشير صالح الصادق، أ. حسين صالح الدبوس، أ. خالد محمد غويلة، أ. أبوعجيلة رمضان عويلي، جامعة المرقب– الجماهيرية اللبيبة، إشراف: الدكتور: محمد منصف القماطي، تقديم: سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، الطبعة الأولى، 1432– 2011 م.

44. **الكتاب**: سيبويه، عمرو، بن عثمان، تحقيق، وشرْح: عبد السلام، محمد، هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، 1988م.

45. **كتاب الأزهية في علم الحروف**: علي، بن محمد، النحوي، الهروي، تحقيق: عبد المعين، الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1981م.

46. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، المتوفى سنة 538هـ، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

47. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى، بن عبد الله، حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

48. **اللامات**: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم المتوفى سنة337هـ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ، 1985م.

49. **لسان العرب**: محمد، بن مكرم، بن منظور، دار صادر، بيروت– لبنان، لا ط، لات.

50. **اللمحة في شرح الملحة**: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ، المتوفى سنة 720هـ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ– 2004م.

51. **محاسن التأويل**: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، المتوفى سنة

1332هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط 1، 1418هـ.

52. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي المتوفى سنة 542هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

53. **المدارس النحوية**: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، المتوفى سنة 1426هـ، دار المعارف، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

54. **معاني الحروف**: علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني المعتزلي، المتوفى سنة 384هـ، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

55. **معاني القرآن**: أبو زكريا، يحيى، بن زياد، الفراء، تحقيق: أحمد، يوسف، نجاتي، ومحمد، علي، النجار، دار السرور، دون تحديد طبعة، 1955م.

56. **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، تحقيق: عبد الجليل، عبده، شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1414 هـ- 1994م.

57. **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: أبو عبد الله، ياقوت، بن عبد الله، الرومي، الحموي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ- 1991م.

58. **معجم القواعد العربية**: عبد الغني بن علي الدقر، المتوفى سنة 1423هـ، لا ط، لات.

59. **المعجم الوسيط**: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

60. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: جمال الدين، بن هشام، الأنصاري، حَقَّقَه وعَلَّقَ عليه: مازن، المبارك، ومحمد، علي، حمد الله، رَاجَعَه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1425هـ- 1426هـ- 2005م.

61. **مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

62. **مفاتيح الغيب التفسير الكبير**: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المتوفى سنة 606هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- الطبعة الثالثة 1420هـ.

63. **المقتضب:** محمد، بن يزيد، المبرد، تحقيق: محمد، عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

64. **الموسوعة القرآنية:** إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، المتوفى سنة 1414هـ، مؤسسة سجل العرب، الطبعة 1405هـ.

65. **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:** محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

66. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** ابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

67. **النحو الوافي:** عباس حسن، المتوفى سنة 1398هـ، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، دون تاريخ.

68. **همع الهوامع شَرْح جمْع الجوامع في علم العربية:** جلال الدين، عبد الرحمن، بن أبي بكر، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد، هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة–مصر، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

69. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أحمد، بن محمد، بن خلكان، تحقيق: إحسان، عباس، دار صادر، بيروت– لبنان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

ثانيا: البحوث العلمية:

70. **الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته:** ناصر محمد عبدالله آل قميشان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

71. **اعتراضات ابن مالك على الزمخشري**(دراسة نحوية): عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، مدينة نصر، 2006م.

72. **اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن:** دراسة ونقد: إيمان حسين السيد، حكومة دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 1428هـ– 2007م.

73. **المؤاخذة النحوية عند ابن هشام في المغني (دراسة إحصائية وصفية تحليلية)**، إعداد: عبد الحكيم محمد بادي، إشراف: مصطفى الصادق العربي، 2003م.